Grant Thornton
القطامي والعيبان وشركاهم

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق نور الإسلامي الخليجي

الكويت

31 ديسمبر 2025

صندوق نور الإسلامي الخليجي
البيانات المالية
31 ديسمبر 2025

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل	3-1
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان المركز المالي	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية	6
بيان التدفقات النقدية	7
إيضاحات حول البيانات المالية	19 -8

Grant Thornton
القطامي والعيبان وشركاهم

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة مالكي الوحدات
صندوق نور الإسلامي الخليجي
الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق نور الإسلامي الخليجي ("الصندوق") التي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند *مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الوارد في تقريرنا. إننا مستقلين عن الصندوق وفقا لمتطلبات *ميثاق الأخلاقية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين ("ميثاق الأخلاقية")، والمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات وميثاق الأخلاقية.

إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

أمر آخر
لقد تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مراقب حسابات آخر والذي أصدر تقرير تدقيق غير معدل بتاريخ 28 يناير 2025.

مسؤوليات الادارة والمسؤولين عن تطبيق الحوكمة حول البيانات المالية
إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. ولإعداد هذه البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الادارة تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته، أو عدم توفر أي بديل آخر واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

إن المسؤولين عن تطبيق الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

تابع/ تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مالكي الوحدات في صندوق نور الإسلامي الخليجي

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية، ككل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائما الفروقات المادية في حالة وجودها.

يمكن أن تنشأ الفروقات من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة، عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تواطؤ أو تزوير أو حذوفات مقصودة أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.

- فهم اجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم اجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية اجراءات الضبط الداخلي للصندوق.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك أمور عدم تأكد مادي مرتبطة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق وإلى الإفصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الافصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك إلى تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض بشكل عادل.

لقد قمنا بالعرض على المسؤولين عن تطبيق الحوكمة، وضمن أمور أخرى، خطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الضبط الداخلي التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا، أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات للنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، على وجه قد يكون له تأثيراً ماديًا على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضا أنه لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً ماديًا على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

عبداللطيف محمد العيبان (CPA)
(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)
جرانت ثورنتون – القطامي والعيبان وشركاهم

الكويت
2 فبراير 2026

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك
الإيرادات			
التغير في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**258,848**	293,397
ربح من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**13,210**	87,606
ايرادات توزيعات أرباح		**246,654**	238,797
إيرادات عوائد		**304**	29,786
(خسارة)/ ربح من تحويل عملة أجنبية		**(10,224)**	2,285
		508,792	651,871
المصاريف والأعباء الأخرى			
أتعاب الإدارة	12	**(90,572)**	(107,816)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	13 و 14	**(7,548)**	(8,985)
مصاريف أخرى		**(11,293)**	(11,432)
		(109,413)	(128,233)
ربح السنة		**399,379**	523,638
الإيرادات الشاملة الأخرى		-	-
مجموع الإيرادات الشاملة للسنة		**399,379**	523,638

بيان المركز المالي

	إيضاحات	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
الأصول			
أصول متداولة			
النقد والنقد المعادل	7	**195,901**	857,472
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	8	**5,268,607**	5,636,233
أصول أخرى		**90,151**	50,100
مجموع الأصول		**5,554,659**	6,543,805
الخصوم وحقوق الملكية			
خصوم متداولة			
مصاريف مستحقة وخصوم أخرى	9	**31,044**	42,553
مجموع الخصوم		**31,044**	42,553
حقوق الملكية			
رأس المال	10	**4,581,548**	5,756,348
(العجز بالوحدات)/ علاوة إصدار الوحدات		**(13,501)**	188,715
الأرباح المرحلة		**955,568**	556,189
مجموع حقوق الملكية		**5,523,615**	6,501,252
مجموع الخصوم وحقوق الملكية		**5,554,659**	6,543,805
صافي قيمة الأصول للوحدة	11	**1.206**	1.129

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة نور للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع
مدير الصندوق

ان الإيضاحات المبينة على الصفحات 8 - 19 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال د.ك	علاوة إصدار وحدات/ (العجز) بالوحدات د.ك	الأرباح المرحلة د.ك	المجموع د.ك
الرصيد في 1 يناير 2025	**5,756,348**	**188,715**	**556,189**	**6,501,252**
استرداد الوحدات القابلة للاسترداد	**(1,174,800)**	**(202,216)**	-	**(1,377,016)**
مجموع الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	**399,379**	**399,379**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**4,581,548**	**(13,501)**	**955,568**	**5,523,615**
الرصيد في 1 يناير 2024	6,781,098	290,801	32,551	7,104,450
استرداد الوحدات القابلة للاسترداد	(1,024,750)	(102,086)	-	(1,126,836)
مجموع الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	523,638	523,638
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	5,756,348	188,715	556,189	6,501,252

بيان التدفقات النقدية

	إيضاح	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**399,379**	523,638
التعديلات:			
التغير في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(258,848)**	(293,397)
ربح من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(13,210)**	(87,606)
ايرادات توزيعات أرباح		**(246,654)**	(238,797)
إيرادات عوائد		**(304)**	(29,786)
		(119,637)	(125,948)
التغيرات في أصول وخصوم التشغيل:			
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**639,684**	333,991
مصاريف مستحقة وخصوم أخرى		**(11,509)**	7,854
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**206,603**	188,697
إيرادات عوائد مستلمة		**304**	36,298
صافي النقد من أنشطة التشغيل		**715,445**	440,892
أنشطة التمويل			
المدفوع لوحدات مستردة		**(1,377,016)**	(1,126,836)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(1,377,016)**	(1,126,836)
النقص في النقد والنقد المعادل		**(661,571)**	(685,944)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	7	**857,472**	1,543,416
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	7	**195,901**	857,472

إيضاحات حول البيانات المالية

1 التأسيس والأنشطة

إن صندوق نور الإسلامي الخليجي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح العائد ومقره دولة الكويت. تم تأسيس هذا الصندوق بتاريخ 13 فبراير 2007 لمدة خمس سنوات كصندوق استثماري مفتوح وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار.

تبلغ مدة الصندوق خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأسيس، وهي قابلة للتجديد شريطة موافقة ما يزيد عن 50% من مالكي الوحدات، وبتاريخ 5 فبراير 2024، وافقت هيئة أسواق المال على تجديد رخصة الصندوق لمدة ثلاث سنوات.

يهدف الصندوق إلى تحقيق أرباح رأسمالية طويلة الأجل وتنمية العوائد وذلك عن طريق الاستثمار بشكل أساسي في الأسهم المدرجة أو من خلال تملك حصص بالشركات التي سوف تدرج في سوق الكويت والأسواق الخليجية الرسمية للأوراق المالية واستثمار النقد المتوفر في سوق الأدوات الاستثمارية (الودائع قصيرة ومتوسطة الأجل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) مع مراعاة القيود الواردة على الاستثمار في هذا النظام.

تتم إدارة الصندوق من قبل شركة نور للأستثمار المالي ش.م.ك.ع ("مدير الصندوق") ومقرها الرئيسي فى مبنى نور - الشويخ - تقاطع شارع الجهراء وطريق المطار – ضمن مباني شركة الصناعات الوطنية.

تتولى الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م مهام أمين الحفظ ومراقب الاستثمار، وأمين سجل مالكي الوحدات.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وفقا للقرار رقم (1) لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض احكام أنظمة الاستثمار الجماعي. تمت الموافقة على أحدث التعديلات التي أُدخلت على النظام الأساسي للصندوق من قبل هيئة أسواق المال في 26 مارس 2025.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 29 يناير 2026.

2 أساس الإعداد والعرض

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ("د.ك") الذي يمثل العملة الرئيسية وعملة العرض للصندوق.

3 بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

4 التغيرات في السياسات المحاسبية

4.1 معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الصندوق

إن التعديلات التالية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية السارية قد دخلت حيز التنفيذ للفترة الحالية.

المعيار أو التفسير	*يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في*
تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات	1 يناير 2025

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

4 تابع/ التغيرات في السياسات المحاسبية

4.1 تابع/ معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الصندوق

تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات

تتناول تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 تحديد سعر الصرف في حالة عدم قابلية تحويل العملات على المدى الطويل. التعديلات:

- تحدد متى تكون/ لا تكون العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى - تكون العملة قابلة للتبادل عندما يتمكن الكيان من استبدالها بعملة أخرى من خلال آليات السوق أو التبادل التي تنشئ حقوقًا والتزامات قابلة للتنفيذ دون تأخير مفرط في تاريخ القياس ولغرض محدد؛ ولا تكون العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى إذا كان بإمكان الكيان فقط الحصول على مبلغ ضئيل من العملة الأخرى.
- تحدد الطريقة التي يستخدمها الكيان لتحديد سعر الصرف الذي سيتم تطبيقه عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل - عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يقوم الكيان بتقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس والتي من شأنها أن تعكس بكل وضوح الظروف الاقتصادية السائدة.
- تتطلب الإفصاح عن معلومات إضافية عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل - عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل، يقوم الكيان بالإفصاح عن معلومات من شأنها تمكين مستخدمي بياناته المالية من تقييم مدى تأثير عدم قابلية تبادل العملة على أدائه المالي أو المركز المالي والتدفقات النقدية.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

4.2 معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد

بتاريخ المصادقة على هذه البيانات المالية، تم إصدار بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تفعيلها بعد ولم يتم تطبيقها مبكرا من قبل الصندوق.

المعيار أو التفسير	*يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في*
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية	1 يناير 2027
التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - مجلد 11	1 يناير 2026

تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - تصنيف وقياس الأدوات المالية
تتناول التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث تغييرات:

- إلغاء الاعتراف بأي التزام مالي يتم تسويته عن طريق التحويل الإلكتروني، والذي بموجبه يجوز للمنشآت أن تعتبر أي التزام مالي (أو جزء منه) سيتم تسويته نقدًا باستخدام نظام دفع إلكتروني قد تمت تسويته قبل تاريخ التسوية إذا تم استيفاء معايير محددة. يجب على المنشأة التي تختار تطبيق خيار إلغاء الاعتراف هذا أن تطبقه على جميع عمليات التسوية التي تتم عبر نفس نظام الدفع الإلكتروني.
- تصنيف الأصول المالية استنادا إلى أ) الشروط التعاقدية التي تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، ب) الأصول المحملة بوصف عدم حق الرجوع والتي قد تم توسيع نطاق تعريفها لتشمل أي أصل مالي لديه خصائص عدم حق الرجوع إذا كان الحق النهائي للمنشأة في استلام التدفقات النقدية مقيدا تعاقديا بالتدفقات النقدية الناتجة من أصول محددة، و ج) الأدوات المرتبطة تعاقديا والتي قد تم توضيحها، و
- الإفصاحات المتعلقة بـ أ) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يتطلب من المنشآت الإفصاح بشكل منفصل عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة للأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها خلال الفترة، وأرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية الفترة، و ب) الشروط التعاقدية التي يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند وقوع (أو عدم وقوع) حدث طارئ لا يتعلق مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات في المستقبل تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

4 تابع/ التغيرات في السياسات المحاسبية

4.2 تابع/ معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية
سيحل المعيار الجديد محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض البيانات المالية، على الرغم من أنه يتضمن عددًا من المتطلبات الحالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1. يهدف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 إلى التأكد من أن البيانات المالية توفر معلومات ملائمة تعكس بدقة أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها وإيراداتها ومصروفاتها. على الرغم من أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 يتضمن العديد من متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1، إلا أنه يقدم متطلبات جديدة تهدف إلى تحسين هيكلة البيانات المالية، وتوفير معلومات أكثر تفصيلاً وفائدة للمستثمرين، وتشمل ما يلي:

- اثنين من المجاميع الفرعية الجديدة المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر، وهما تحديداً: (1) الربح التشغيلي و (2) الأرباح أو الخسائر قبل التمويل وضرائب الدخل
- تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر في واحدة من خمس فئات.
- الإفصاحات الخاصة بمقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة
- تحسين في المبادئ المتعلقة بتجميع وتفصيل المعلومات الواردة في البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها.

تم نقل بعض متطلبات الإفصاح التي كانت واردة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 8 دون أي تغييرات مادية. وينطبق هذا بشكل خاص على الإفصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية ومصادر عدم التأكد من التقديرات. نتيجة لهذه التغييرات، سيتم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم 8 ليصبح 'أساس إعداد البيانات المالية'. كما أن إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 يؤدي أيضا إلى تعديلات تبعية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الأخرى، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 7.

إن الإدارة بصدد تحديد كافة التأثيرات التي سيحدثها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 على البيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حول البيانات المالية.

التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - مجلد 11
يهدف مشروع التحسينات السنوية إلى تحديث عدد من المعايير، ويهدف بشكل أساسي إلى تقديم توضيحات وإزالة حالات التعارض.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات تأثيرًا جوهريًا على البيانات المالية للصندوق.

5 السياسات المحاسبية المادية
إن السياسات المحاسبية المادية التي تم استخدامها لإعداد هذه البيانات المالية هي:

5.1 إيرادات توزيعات الأرباح
يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت حق الصندوق في استلام تلك التوزيعات.

5.2 إيرادات عوائد
يتم إثبات إيرادات العوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

5.3 مصاريف التشغيل
يتم إثبات مصاريف التشغيل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند الاستفادة من الخدمة أو بتاريخ مصدرها.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.4 الأدوات المالية

5.4.1 التحقق والقياس المبدئي وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والخصوم المالية عندما يصبح الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئيًا بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والتي تقاس مبدئيًا بالقيمة العادلة.

إن القياس اللاحق للأصول والخصوم المالية مبين أدناه:

يتم عدم تحقق الأصل المالي (وأينما كان ذلك منطبقاً عدم تحقق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية.
- قيام الصندوق بالتنازل عن حقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أنه قد أخذ على عاتقه التزامًا بدفع هذه التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو

(أ) تحويل الصندوق بشكل أساسي جميع مخاطر ومنافع الأصل أو
(ب) عندما لا يقوم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ، على نحو جوهري، بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلا أنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم الصندوق بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية وعندما يدخل في ترتيبات القبض والدفع ولم يقم بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، ويتحقق الأصل الجديد بمقدار استمرار سيطرة الصندوق على هذا الأصل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاده.
عندما يتم استبدال التزام قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق بين المبالغ الدفترية المتعلقة بذلك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

لغرض القياس اللاحق، فان الأصول المالية يتم تصنيفها إلى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:

- الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتحدد التصنيف بحسب كل مما يلي:

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي

5.4.2 تصنيف الأصول المالية

للصندوق اتخاذ القرار/ إجراء التصنيف التالي بشكل لا رجعة فيه عند الاعتراف المبدئي لأي أصل مالي:

- للصندوق أن يصدر قرارًا لا رجعة فيه بعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إذا تم استيفاء معايير معينة؛ و
- يجوز للصندوق إجراء تصنيف لا رجعة فيه لأي استثمار دين يفي بالتكلفة المطفأة أو بمعايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان ذلك يلغي أو يخفض بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.4 تابع / الأدوات المالية

5.4.3 القياس اللاحق للأصول المالية

- ***الأصول المالية بالتكلفة المطفأة***

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الأصول مستوفية للشروط التالية (ولم يتم تصنيفها على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر):

- إذا كان محتفظ بها في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل المالي وتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية
- إذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية تمثل فقط المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة عليه.

بعد الإثبات المبدئي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثيره غير مادي.

تتكون الأصول المالية للصندوق بالتكلفة المطفأة مما يلي:

النقد والنقد المعادل
يتكون النقد والنقد المعادل من النقد لدى البنك والنقد في المحافظ الاستثمارية والودائع قصيرة الأجل المستحقة خلال ثلاثة أشهر والتي لا تخضع لمخاطر هامة من التغيرات في القيمة.

أصول أخرى
تسجل الأصول الأخرى بالمبلغ الأصلي ناقصا مخصص أي مبالغ لا يمكن تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد محتملا. يتم شطب الديون المعدومة عند استحقاقها.

- ***أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر***

يتم تصنيف الأصول المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. علاوة على ذلك، بغض النظر عن الموجودات المالية لنموذج الأعمال التي لا تُمثل تدفقاتها النقدية التعاقدية فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة عليه يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تشتمل الفئة أيضًا على استثمارات في أسهم حقوق الملكية.

يتم قياس الأصول في هذه الفئة بالقيمة العادلة والأرباح أو الخسائر المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم تحديد القيم العادلة للأصول المالية في هذه الفئة بالرجوع إلى معاملات الأسواق النشطة أو باستخدام تقنيات تقييم عند عدم وجود سوق نشط.

تشتمل الأصول المالية للصندوق بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على استثمار في أسهم حقوق الملكية.

5.4.4 انخفاض قيمة الأصول المالية

يعتمد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تسلمها. يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل العائد الفعلي الأصلي للأصل. تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية تدفقات نقدية من بيع الضمان المحتفظ به أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعد جزءًا لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للإيرادات المستحقة والأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأ الصندوق جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.4 تابع / الأدوات المالية

5.4.5 التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية

تتضمن الخصوم المالية للصندوق خصوم أخرى. يعتمد القياس اللاحق للخصوم المالية على تصنيفها كما يلي:

- ***الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة***

يتم ادراجها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف المصاريف المستحقة والخصوم الأخرى كخصوم مالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مصاريف مستحقة وخصوم أخرى

يتم قيد الخصوم عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع وخدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير أو لم تصدر.

5.5 التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب هذه التكلفة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصًا أي مخصص لانخفاض القيمة. إن عملية الاحتساب تأخذ بعين الاعتبار أي علاوة أو خصم على الشراء وتتضمن تكاليف ورسوم المعاملة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي.

5.6 المحاسبة على أساس تاريخ المعاملة والتسوية

ان جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للأصول المالية يتم تسجيلها على اساس تاريخ المتاجرة، اي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المنشأة بشراء أو بيع الأصول. إن الشراء أو البيع بالطريقة العادية هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليمها ضمن إطار الزمن المتعارف عليه بشكل عام بموجب القوانين أو الأعراف السائدة في السوق.

5.7 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الأصول والخصوم المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

5.8 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتحدد القيمة العادلة للأصول المالية المتاجر بها في أسواق مالية منظمة بتاريخ كل تقرير مالي بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في السوق أو عروض أسعار المتداول (سعر الشراء للمراكز الطويلة وسعر العرض للمراكز القصيرة)، بدون أي خصم لتكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية في أسواق غير نشطة، تتحدد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة. إن مثل هذه التقنيات قد تتضمن استخدام معاملات على اسس تجارية حديثة في السوق؛ الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لاداة مالية اخرى مماثلة بصورة جوهرية؛ تحليل تدفقات نقدية مخصومة أو أساليب تقييم أخرى.

5.9 حقوق الملكية

يمثل رأس المال الوحدات المصدرة القابلة للاسترداد، والتي يتم استردادها بناءً على رغبة مالكي الوحدات، وتُصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل الذي أُدخل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32. ووفقاً للنظام الأساسي وتعديلاته، يمكن إعادة الوحدات القابلة للاسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل مبالغ نقدية تعادل حصة تناسبية من صافي أصول الصندوق.

يتم قيد علاوة إصدار وحدات/ عجز الوحدات الناتج عن الفرق بين آخر صافي قيمة للأصول والقيمة الاسمية في الجانب المدين/ الدائن لحساب علاوة إصدار وحدات/ عجز الوحدات. عند الاسترداد، يتم قيد علاوة إصدار الوحدات واجبة السداد في الجانب المدين لحساب علاوة إصدار وحدات/ عجز الوحدات. أما بالنسبة للوحدات التي يتم استردادها بسعر أقل من القيمة الاسمية، فيتم قيد الفرق في الجانب الدائن لحساب علاوة إصدار وحدات/ عجز الوحدات.

5.10 صافي قيمة الأصول للوحدة

يتم احتساب صافي قيمة الأصول للوحدة وفقًا للنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته بتقسيم صافي قيمة الأصول المدرجة في بيان المركز المالي على عدد الوحدات القائمة في تاريخ التقرير.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.11 معاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية للصندوق حسب أسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملة (سعر الصرف الفوري). يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات ومن إعادة قياس البنود النقدية المقومة بالعملة الأجنبية وفقا لمعدلات التحويل في نهاية السنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. بالنسبة للبنود غير النقدية، لا يتم إعادة ترجمتها في نهاية السنة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (تحول باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة)، باستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

5.12 المخصصات

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث ماضي ويكون هناك احتمال الطلب من الصندوق تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج ويكون بالإمكان تقدير المبالغ بشكل موثوق فيه. إن توقيت أو مبلغ هذا التدفق قد يظل غير مؤكد.

يتم قياس المخصصات بالنفقات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي استنادا إلى الدليل الأكثر وثوقا والمتوفر بتاريخ البيانات المالية، بما في ذلك المخاطر وعدم التأكد من التقديرات المرتبطة بالالتزام الحالي. وحيثما يوجد عدد من الالتزامات المماثلة، فان احتمالية طلب تدفق في تسوية تحدد بالنظر في درجة الالتزامات ككل. كما يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للمال مادية.

6 الأحكام الهامة للإدارة وعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام وعمل تقديرات وافتراضات يمكن أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. تعتمد التقديرات والافتراضات الأساسية على الخبرة السابقة والعديد من العوامل الأخرى التي نعتقد أنها منطقية في هذه الحالة، وتستخدم هذه التقديرات لتحديد قررات بشأن القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن معرفتها بسهولة من مصادر أخرى. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الرئيسية بشكل مستمر. يتم إثبات مراجعات التقديرات المحاسبية بصورة مستقبلية.

7 النقد والنقد المعادل

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
أرصدة لدى البنوك	**58,415**	515,941
نقد في محافظ استثمارية	**137,486**	341,531
	195,901	857,472

8 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
أوراق مالية مسعرة	**5,268,607**	5,636,233

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

8 تابع/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتمثل توزيع الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حسب الدولة والقطاع كما يلي:

	البنوك د.ك	الصناعة د.ك	الخدمات د.ك	العقارات د.ك	أخرى د.ك	المجموع د.ك
31 ديسمبر 2025						
الكويت	**984,623**	**289,922**	**173,100**	**240,679**	**49,003**	**1,737,327**
الإمارات العربية المتحدة	**151,586**	**207**	**61,569**	**673,015**	**380,816**	**1,267,193**
السعودية	**629,806**	**349,282**	**122,455**	**64,826**	**121,448**	**1,287,817**
قطر	**469,687**	**378,295**	**-**	**56,804**	**71,484**	**976,270**
	2,235,702	**1,017,706**	**357,124**	**1,035,324**	**622,751**	**5,268,607**
31 ديسمبر 2024						
الكويت	683,389	299,402	181,952	165,978	26,248	1,356,969
الإمارات العربية المتحدة	116,633	157	60,832	851,618	334,513	1,363,753
السعودية	911,223	450,964	169,046	62,031	194,703	1,787,967
قطر	522,876	488,419	-	61,518	54,731	1,127,544
	2,234,121	1,238,942	411,830	1,141,145	610,195	5,636,233

يتضمن إيضاح 17.2 التسلسل الهرمي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها.

9 مصاريف مستحقة وخصوم أخرى

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
أتعاب الإدارة المستحقة إلى مدير الصندوق	**21,175**	26,819
أتعاب مستحقة إلى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	**1,765**	2,235
أرصدة دائنة أخرى	**8,104**	13,499
	31,044	42,553

10 رأس المال

إن رأس المال المصرح به للصندوق متغير ويتراوح بين 2,000,000 د.ك و 50,000,000 د.ك (31 ديسمبر 2024: يتراوح بين 2,000,000 د.ك و 50,000,000 د.ك) مقسمًا إلى وحدات بقيمة اسمية 1 د.ك للوحدة.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رأس مال الصندوق المصدر والمدفوع 4,581,548 د.ك (31 ديسمبر 2024: 5,756,348 د.ك) مقسمًا إلى وحدات بقيمة اسمية 1 د.ك للوحدة.

11 صافي قيمة الأصول لكل وحدة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صافي قيمة الأصول (د.ك)	**5,523,615**	6,501,252
عدد الوحدات القائمة (وحدة)	**4,581,548**	5,756,348
صافي قيمة الأصول للوحدة (د.ك)	**1.206**	1.129

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

12 أتعاب الإدارة

يستحق مدير الصندوق أتعاب إدارة بنسبة 1.5% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق، ويتقاضها مدير الصندوق كل ثلاثة أشهر خلال خمسة عشر يوما من التعامل. وحيث يهدف الصندوق إلى تحقيق عائد قدره 15% (معيار الأداء المستهدف)، فإضافة إلى أتعاب الإدارة يستحق مدير الصندوق أتعاباً تشجيعية إضافية بنسبة 15% من القيمة المحققة التى تزيد عن معيار الأداء المستهدف، وتسدد في نهاية السنة المالية. وفي حالة قيام أحد المستثمرين باسترداد الوحدات خلال السنة المالية، فيتم احتساب الأتعاب التشجيعية على العوائد التي تفوق 15% والتي تخص قيمة الوحدات المستردة فقط. وفي كل الاحوال لا يجوز أن يزيد الحد الاقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنويا.

13 أتعاب أمين الحفظ

تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م بواجبات أمين الحفظ نظير إجمالي أتعاب سنوية بنسبة 0.0625% من صافي قيمة أصول الصندوق، والتي يتم احتسابها بشكل شهري ودفعها على أساس ربع سنوي.

14 أتعاب مراقب الاستثمار

تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م بواجبات مراقب الاستثمار نظير إجمالي أتعاب سنوية بنسبة 0.0625% من صافي قيمة أصول الصندوق، عن واجباتها بصفتها مراقب الاستثمار، والتي يتم احتسابها بشكل شهري ودفعها على أساس ربع سنوي.

15 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات صلة

تمثل الأرصدة والمعاملات مع مالكي الوحدات الرئيسيين ومدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار والشركات التي يملكون فيها حصصا رئيسية أو يكون لهم القدرة على ممارسة تأثير جوهري عليها. تتم كافة المعاملات مع أطراف ذات صلة بشروط معتمدة من قبل مدير الصندوق.

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة مع الأطراف ذات الصلة:

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
الأرصدة المدرجة في بيان المركز المالي		
أتعاب الإدارة المستحقة إلى مدير الصندوق (إيضاح 9)	**21,175**	26,819
أتعاب مستحقة إلى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 9)	**1,765**	2,235

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك
معاملات مدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر		
أتعاب الإدارة	**90,572**	107,816
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	**7,548**	8,985

وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يجب ألا تقل مساهمة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عند التأسيس عن 100,000 د.ك، ولا تزيد عن 95% من رأس مال الصندوق المصدر. كما في 31 ديسمبر 2025، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 2,850,000 وحدة تمثل ما نسبته 62.21% من الوحدات المكتتب بها للصندوق (31 ديسمبر 2024: 3,850,000 وحدة تمثل 66.88% من الوحدات المكتتب بها للصندوق). خلال السنة، استرد مدير الصندوق 1,000,000 وحدة بما يعادل مبلغ 1,164,932 د.ك كما في تاريخ الاسترداد.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

16 أهداف وسياسات إدارة المخاطر

يتعرض الصندوق نتيجة لأنشطته إلى العديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما فيها مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
تضع إدارة الصندوق سياسات لتخفيف كل من المخاطر الموضحة أدناه.
لا يستخدم الصندوق مشتقات الأدوات المالية.

نورد فيما يلي وصفاً لأهم المخاطر المالية الجوهرية التي يتعرض لها الصندوق:

16.1 مخاطر السوق

(أ) مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الأصول المالية المقومة بعملات أجنبية. يتمثل تعرض الصندوق بشكل أساسي لمخاطر العملات الأجنبية في عملات دول مجلس التعاون الخليجي بخلاف الدينار الكويتي.

كما في تاريخ التقرير، يتمثل صافي تعرض الصندوق بشكل جوهري لمخاطر العملات الأجنبية فيما يلي:

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
ريال سعودي	**1,287,818**	1,787,966
درهم إماراتي	**1,267,193**	1,363,754
ريال قطري	**976,270**	1,127,543

كما في 31 ديسمبر 2025، في حالة ما إذا ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي بنسبة 5% مقابل العملات الأخرى، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، لانخفضت أرباح السنة بمبلغ 176,564 د.ك (31 ديسمبر 2024: لانخفضت أرباح السنة بمبلغ 213,963 د.ك).

في حالة ما إذا انخفض سعر صرف الدينار الكويتي بنسبة 5% مقابل العملات الأخرى، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لترتب على ذلك أثر مماثل ولكن في الاتجاه المعاكس.

ب) مخاطر معدل العائد

تنتج مخاطر معدل العائد من احتمال تأثير تغير معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. ليس لدى الصندوق أي أصول تدر عوائد متغيرة/ التزامات تترتب عليها عوائد متغيرة، وبالتالي فهو غير معرض لأي مخاطر جوهرية تتعلق بمعدل العوائد.

ج) مخاطر الأسعار

تتمثل هذه المخاطر في تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغييرات بسبب عوامل محددة بأداة منفردة أو مُصدرها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم فيما يتعلق باستثماراته في الأسهم المصنفة كأصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبناءً على ذلك، فإن أي تغيرات في ظروف السوق ستؤثر بشكل مباشر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

تتمثل سياسة الصندوق في إدارة مخاطر الأسعار من خلال تنويع وانتقاء الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى، وذلك ضمن الحدود المحددة التي وضعها مدير الصندوق.

تتمثل سياسة الصندوق في تركيز المحفظة الاستثمارية في القطاعات التي تعتقد الإدارة أن الصندوق يمكن أن يحقق أقصى قدر من العائدات الناتجة عن مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق.

كما في 31 ديسمبر 2025، في حالة ما إذا ارتفعت القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم بنسبة 5%، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، لارتفعت أرباح السنة بمبلغ 263,431 د.ك (2024: لارتفع أرباح السنة بمبلغ 281,812 د.ك). في حالة ما إذا انخفضت القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم بنسبة 5%، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لترتب على ذلك أثر مماثل على الأرباح ولكن في الاتجاه المعاكس.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

16 تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

16.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببًا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر.

إن مدى تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الأصول المالية كما في تاريخ بيان المركز المالي والملخصة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
النقد والنقد المعادل	**195,901**	857,472
أصول أخرى	**90,151**	50,100
	286,052	907,572

يعمل الصندوق على التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال إيداع مبالغ نقدية لدى مؤسسات مالية ذات ملاءة ائتمانية عالية؛ وبناءً عليه، فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة لن تكون جوهرية بالنسبة للبيانات المالية ككل. كما تُعد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول الأخرى غير جوهرية.

16.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. للحد من هذه المخاطر، يقوم الصندوق بالاستثمار في استثمارات قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة، كما يقوم بتخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية والمطابقة بين آجال استحقاق الأصول المالية والخصوم المالية. تستحق كافة الخصوم المالية في غضون فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التقرير.

17 قياس القيمة العادلة

17.1 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعة لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

إن الأصول والخصوم المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

- مستوى 1: تتمثل قياسات القيمة العادلة في القياسات المشتقة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة فيما يتعلق بأصول أو خصوم مماثلة؛
- مستوى 2: تتمثل قياسات القيمة العادلة في القياسات المشتقة من مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1 والقابلة للرصد فيما يتعلق بالأصول أو الخصوم اما بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار)؛ و
- مستوى 3: تتمثل قياسات القيمة العادلة في القياسات المشتقة من اساليب تقييم تتضمن مدخلات خاصة بالأصول او الخصوم التي لا تستند الى بيانات سوقية مرصودة (مدخلات غير قابلة للرصد).

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

17 تابع / قياس القيمة العادلة

17.2 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

فيما يلي القيم الدفترية للأصول والخصوم المالية للصندوق وفقًا لبيان المركز المالي:

	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك
الأصول المالية:		
بالتكلفة المطفأة:		
النقد والنقد المعادل	**195,901**	857,472
أصول أخرى	**90,151**	50,100
بالقيمة العادلة		
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**5,268,607**	5,636,233
	5,554,659	6,543,805
الخصوم المالية:		
بالتكلفة المطفأة:		
الالتزامات الأخرى	**31,044**	42,553

يراعي مدير الصندوق أن القيم الدفترية للأصول المالية والخصوم المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمها العادلة.

المستوى الذي يصنف ضمنه الأصل أو الالتزام يتم تحديده بناء على أدنى مستوى للمعطيات الهامة التي أدت إلى قياس القيمة العادلة.

كما في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024، فإن الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة بشكل دوري في بيان المركز المالي تستند إلى أسعار السوق المعلنة؛ وبناءً عليه، تُصنف هذه الأصول المالية ضمن المستوى 1.
لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

18 إدارة مخاطر رأس المال

تتشمل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن صافي قيمة أصول الصندوق الخاصة بمالكي الوحدات قد يتغير بشكل جوهري نتيجة لعمليات الاشتراك والاسترداد التي يقوم بها مالكي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الاستمرارية لتوفير عوائد لمالكي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي أصول الصندوق الخاصة بمالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

19 الجمعية العامة السنوية

قام مالكي الوحدات باعتماد البيانات المالية المدققة للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي المنعقد بتاريخ 14 مايو 2025 (31 ديسمبر 2023: 28 مايو 2024).

20 أرقام المقارنة

تم اعادة تصنيف بعض المبالغ المقارنة لتتناسب مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. إن إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على مجموع الأصول ومجموع حقوق الملكية أو صافي نتائج السنة المفصح عنها سابقًا.